



اثر تطبيق سياسة الشمول المالي في نمو حجم الودائع المصرفية *

The effect of applying the financial inclusion policy on the growth of the volume of bank deposits

أ.د. حسين ديكان درويش

Hussein Deccan Darwish

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بابل

hussein.d@uokerbala.edu.iq

الباحث/حيدر محمد كريم

Haider Muhammad Karim

كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بابل

Abstract:

The importance of the current study is manifested in identifying the role of financial inclusion in the growth of the volume of bank deposits and thus access to knowledge of the type and amount of this impact, as these variables and their dimensions contribute to the growth and strengthening of the wheel of the Iraqi economy, as well as setting controls that contribute to the effectiveness of banking branches, and the provision of services to all categories Society, and the study aid ((the effect of applying the policy of financial inclusion in the growth of the volume of bank deposits)) starts from a main hypothesis that there is an impact of financial inclusion in promoting the growth of the volume of bank deposits in the Iraqi banking sector, and the study aims to clarify the nature of financial inclusion and the extent of its contribution to improving The growth of the volume of bank deposits for the Iraqi banking sector and the definition of the importance of each variable of the study (financial inclusion, bank deposits), And revealing the challenges and obstacles that stand in the way of expanding financial inclusion in Iraq. The study was divided into three chapters. The first chapter was about the theoretical framework of financial inclusion and bank deposits.

The second chapter dealt with the reality of financial inclusion and bank deposits in the Iraqi economy. As for the third chapter, It dealt with the standard aspect of the study, and the study reached several conclusions, the most important of which are: The results of measuring the effect of the variables of financial inclusion on the growth of the volume of deposits showed a weak correlation between all the variables of financial inclusion and the growth of the volume of deposits, but it has a significant effect, except for the variable of banking spread whose effect was not significant in dependent variable In light of these conclusions, a set of recommendations was reached, the most important of which are: Working on introducing modern technology for the purpose of creating competitiveness among banks in providing new financial and banking services in a way that raises the elements of financial inclusion and thus develops the banking sector to attract bank deposits.

المستخلص:

تتجلى أهمية البحث الحالية بالتعرف على تأثير الشمول المالي في نمو حجم الودائع المصرفية ومن ثم الوصول الى معرفة نوع ومقدار هذا الأثر، اذ تسهم هذه المتغيرات وابعادها في نمو وتعزيز عجلة الاقتصاد العراقي، فضال عن وضع الضوابط التي تسهم في فعالية الفروع المصرفية، وتقديم الخدمات لكافة فئات المجتمع، وتنطلق الدراسة المعونة ((إثر تطبيق سياسة الشمول المالي في نمو حجم الودائع المصرفية)) من فرضية رئيسة مفادها بأن هناك أثر للشمول المالي في تعزيز نمو حجم الودائع المصرفية في القطاع المصرفي العراقي، وتهدف الدراسة الى توضيح ماهية الشمول المالي ومدى اسهامه في تحسين نمو حجم الودائع المصرفية للقطاع المصرفي العراقي والتعريف بأهمية كل متغير من متغيرات الدراسة (الشمول المالي، الودائع المصرفية)، والكشف عن التحديات والمعوقات التي تقف حائل دون توسيع الشمول المالي في العراق، وقد توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات اهمها: ظهرت نتائج قياس إثر متغيرات الشمول المالي في نمو حجم الودائع الى ضعف علاقة الارتباط بين جميع متغيرات الشمول المالي ونمو حجم الودائع الا انها ذات اثر معنوي ماعدا متغير الانتشار المصرفي لم يكن تأثيره معنوي في المتغير التابع، وعلى ضوء هذه الاستنتاجات توصل الى مجموعة من التوصيات اهمها: العمل على ادخال التكنولوجيا الحديثة لغرض خلق القدرة التنافسية بين المصارف في تقديم الخدمات المالية والمصرفية الجديدة بما يعمل على رفع مقومات الشمول المالي ومن ثم تطوير القطاع المصرفي لجذب الودائع المصرفية.

المقدمة:

يمثل الشمول المالي إتاحة واستخدام الخدمات المالية كافة من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده عن طريق القنوات الرسمية، بما في ذلك الودائع المصرفية وحسابات التوفير، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار تنافسية. كما يتضمن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم، ولهذا أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات والسلطات الاشرافية المتمثلة في مقدمتها البنوك المركزية.

لذلك كان التأثير الاكبر للمصارف المركزية والجهات الرقابية في تعزيز الشمول المالي بوضع قواعد وتشريعات هدفها تيسير إجراءات المعاملات المصرفية بكافة أشكالها ومما لا شك فيه أن الودائع المصرفية هي قلب المؤسسات المالية المصرفية من طريق القيام المتمثل في تجميع المدخرات و إعادة استثمارها و إقراضها للمستثمرين الأفراد والشركات، كذلك تؤثر المصارف تأثيراً رئيساً في تحسين الكفاءة الاقتصادية بتوجيه الأموال من الوحدات ذات الموارد الفائضة إلى أولئك الذين لديهم فرص استثمارية أفضل، وتعتمد قدرة المصارف في منح القروض كثيراً على قدرتها على جذب الودائع وتنميتها، لهذا تعد الودائع المصرفية الوعاء الادخاري الأكثر أهمية الذي تلجأ إليه المصارف وتتعامل معه، بل أن الودائع المصرفية عُدت في كثير من النظم الاقتصادية أفضل الأوعية الادخارية المتاحة لتعبئة الأموال السائلة على الرغم من أن تعبئة الودائع هي النشاط الرئيس لجميع المصارف ، وبهذا فان من الممكن ان يكون هناك علاقة بين تحقيق الشمول المالي في القطاع المصرفي من جهة وبين نمو حجم الودائع المصرفية من جهة اخرى.

اهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من التعرف على تأثير الشمول المالي في نمو حجم الودائع المصرفية ومن ثم الوصول الى معرفة نوع ومقدار هذا الأثر، اذ تسهم هذه المتغيرات وابعادها في نمو وتعزيز عجلة الاقتصاد العراقي، فضلا عن وضع الضوابط التي تسهم في فعالية الفروع المصرفية، وتقديم الخدمات لفئات المجتمع كافة.

مشكلة البحث

تجلت مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الآتي:

(ما هو اثر الشمول المالي في تغيير نسبة نمو حجم الودائع المصرفية)؟

فرضية البحث

(هناك أثر متذبذب وتباين للشمول المالي في تعزيز نمو المقدره المصرفية للقطاع المصرفي العراقي)

اهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الآتية:

1- ماهية الشمول المالي ومدى اسهامه في تحسين نمو حجم الودائع المصرفية للقطاع المصرفي العراقي والتعريف بأهمية كل متغير من متغيرات الدراسة (الشمول المالي، الودائع المصرفية).

2- تحليل نمو حجم الودائع في القطاع المصرفي العراقي.

3- قياس وتحليل الشمول المالي في العراق فضلا عن قياس وتحليل اثر الشمول المالي على نمو حجم الودائع في القطاع المصرفي العراقي.

4- الكشف عن التحديات والمعوقات التي تقف حائل دون توسيع الشمول المالي في العراق.

اسلوب البحث: يجمع بين المسار الوصفي للنظرية الاقتصادية بالتوافق مع اسلوب القياس الكمي.

حدود البحث:

أولاً: المكانية: الجهاز المصرفي العراقي.

ثانياً: الزمانية: المدة (2010-2019).

هيكلية البحث: وقسم الى ثلاثة مباحث.

يتناول المبحث الاول الاطار العام للشمول المالي والودائع المصرفية

بينما يتناول المبحث الثاني واقع الشمول المالي ونمو حجم الودائع المصرفية في القطاع المصرفي العراقي

في حين يتناول المبحث الثالث واقع الشمول المالي ونمو حجم الودائع المصرفية في القطاع المصرفي العراقي

واختتم البحث بفقرة الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الاول

الاطار العام للشمول المالي والودائع المصرفية

اولاً: الشمول المالي

يشير "الشمول المالي" الى حالة يتهيأ فيها جميع البالغين في سن العمل للوصول إلى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين من جهات رسمية لتقديم الخدمة، وينطوي "الوصول الفعال" على تقديم الخدمات على نحو سهل ومسؤول بتكلفة ميسورة إلى الزبائن مع استدامة عمل شركات تقديم الخدمة، بحيث تكون النتيجة إتاحة خدمات مالية رسمية للزبائن المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية بدلاً من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم، ويقصد بالمستبعدين "المحرومين من الخدمات المالية إلى هؤلاء الذين يفتقرون سبل الوصول لهذه الخدمات أو المحرومين منها (CGAP, 2017: 28)

وينطوي مفهوم "التقديم المسؤول للخدمات" على سلوك مسؤول في السوق من جانب مقدمي الخدمة ورقابة فعالة على حماية الزبائن، وفي هذا الصدد، هناك فرق بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على الخدمات المالية حيث أن الشمول المالي يشمل نسبة الافراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على هذه الخدمات بل قد يكون بعض الافراد قادرين على الحصول على هذه الخدمات وبأسعار مناسبة لهم ولكنهم لا يميلون لاستخدام خدمات مالية معينة في حين أن كثيرين آخرين قد يفتقرون للحصول على هذه الخدمات بسبب تكلفتها الباهظة أو بسبب عدم توفر هذه الخدمات بسبب الحواجز التنظيمية أو العقبات التنظيمية أو لأسباب ثقافية. القضية الرئيسة هنا هي أن عدم وجود شمول مالي ربما يعود الى نقص الطلب على الخدمات المالية او وجود بعض العوائق تعيق وصول الافراد والشركات الى الخدمات.

تعريف الشمول المالي Defining financial inclusion:

عرف بنك الاحتياط الهندي (2006) الشمول المالي بأنه "تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة هو شرط لا غنى عنه لمجتمع متقف وكفؤ، كما أن طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، وتوفر الخدمات المصرفية والدفع لأفراد المجتمع كافة دون تمييز هدف رئيس للسياسة العامة" (Reserve Bank of India Bulletin, 2006: 58)، ويرى (Sarma) أن الشمول المالي هو "الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة (Sarma, 2010: 37)، أما مركز الشمول المالي في واشنطن عرف الشمول

المالي هو "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة الزبائن". حيث يمكن الوصول الى الخدمات المالية من مقدمي تلك الخدمات بما في ذلك فئة ذوي الحاجات الخاصة والفقراء والمناطق الريفية والمناطق المهمشة (Gatnar, 2013:31)، وعرفت لجنة (FATF) الشمول المالي بأنه ضمان الحصول على الخدمات المالية بتكلفة ميسورة بطريقة عادلة وشفافة ولأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من المهم أن تكون هذه المنتجات و الخدمات المالية تقدم من طريق المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم المناسب بما يتمشى مع فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية والتوصيات" (FATF, 2013:42)، أما المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء فتعرف الشمول المالي بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً"، وعرفت مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام فئات المجتمع كافة، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"، و منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) فعرفت الشمول المالي بأنه "العملية التي يجري من طريقها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (1).

أهداف الشمول المالي: Objectives of financial inclusion

نظراً للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة لتتامي المنافع المتأتمية من الشمول المالي لذا ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء/ البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل إذ يهدف الشمول المالي بصورة عامة إلى تحسين فرص وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المواطنين سواء الأفراد أو الشركات، وجذب المستبعدين إلى النظام المالي الرسمي بتقديم الخدمات المالية كافة (المدخرات، المدفوعات، التحويلات المالية، الائتمان، التأمين والمعاشات) من خلال (الشمري، 2017:55)

- 1- تعزيز وصول فئات المجتمع كافة إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.
 - 2- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية بإعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم.
 - 3- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
 - 4- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
 - 5- تمكين الشركات الصغيرة من الاستثمار والتوسع.
 - 6- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.
- ومؤشرات قياسه هي (G20, 2017, 47):

- (1) النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في المحافظة بنقطة وصول واحدة على الأقل.
- (2) عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل 1000 كيلو متر مربع.
- (3) عدد نقاط الوصول للخدمة المالية لكل 10000 من البالغين على المستوى المحلي بحسب المحافظة.
- (4) حسابات تحويل المالي الإلكتروني.
- (5) امكانية الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

ثانياً: الودائع المصرفية:

مفهوم الودائع المصرفية:

يعتمد نجاح المصارف في ادائها لأعمالها وتقديم الخدمات المصرفية المتطورة واستمراريتها وتوسعها بدرجة كبيرة على حجم مواردها المالية والتي تشكل الودائع جزءاً مهماً منها وتعد الودائع من اهم مصادر التمويل للمصارف التجارية لذلك تحرص المصارف على تنميتها، بتتمية الوعي المصرفي الادخاري، بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية، وتبسيط اجراءات التعامل من حيث السحب والايذاع، ورفع كفاءة الاوعية الادخارية(الشيحا, 2006: ص48).

- تعريف الودائع لغةً واصطلاحاً:

تعريف الودائع لغةً: جمع وديعة وأصلها في اللغة: الترك والتخلية، وتطلق على الخفض، وكذلك السكون، اما الوديعة في

الاصطلاح فقد عرفت بأنها: "ما يترك عند الامين(زكريا, الرازي, 1979: ص17)

تعريف الودائع المصرفية:

تعرف الودائع المصرفية بأنها: اتفاق يقوم المودع بمقتضاه بدفع مبلغ من النقود بوسيلة من وسائل الدفع للمصرف على ان يلتزم المصرف برد هذا المبلغ المودع عند الطلب، او عندما يحل اجله، كما قد يلتزم بدفع فوائد على قيمة الوديعة وعادة ما تحاط الودائع بالسرية نظراً لكون قيمتها تدل على المركز المالي للمودع، وهي سر من اسراره لا يقبل افشاءها(الهندي,1999:53)

ويطلق الايداع على مظاهر متعددة من الناحية الاقتصادية، اذ تعد الودائع من اهم مصادر التمويل في المصارف ويعتمد عليها في عملية الاقراض اساسا وعملية تحصيل الاموال وقد اشار قانون المصارف العراقي (رقم_94_ لسنة 2004) معرفا اياها "مبلغ نقدي يدفع لشخص او يودع كمبلغ دائن في حساب ذلك الشخص حسب شروط سداد الوديعة او تحويل الحساب الى حساب آخر بعلاوة او فائدة او من دونها اما عند الطلب او في وقت يتفق عليه المودع مع ذلك الشخص(الشمري, 2009:44) . كما يشار الى الودائع المصرفية النقدية " على انها تلك المبالغ المصرح بها بأي عملة كانت المودعة لدى المصارف والواجبة الاداء عند الطلب او في تاريخ استحقاق معلوم" ومنها (الودائع الحكومية والودائع العائدة الى المقيمين سواء كانت بالعملة المحلية او الاجنبية)(الشماع,2004:62)

وتأسيسا على ما تقدم يمكن تعريف الودائع بأنها المبالغ النقدية التي يجري ايداعها من قبل الاشخاص (الحقيقيين) المتمثلين بالأفراد او الاشخاص (المعنويين) المتمثلين بدوائر الدولة او القطاع الخاص في المصارف وتكون بأنواع اما ودايع جارية تحت الطلب او ودايع توفير او ودايع ثابتة، وللمودع حق سحب تلك الودائع حسب تعليمات المصرف او حسب الاتفاق معه.

ثانيا: انواع الودائع المصرفية

تصنف الودائع بعدة تصنيفات يهدف كل منها الى هدف معين عند تحليلها، واشهر تلك التصنيفات واكثرها استخداما ذلك الذي يعتمد على معيار الاجل وطريقة السحب، والذي تقسم بموجبه على (الودائع الجارية، ودايع التوفير والودائع لأجل) (ابو انور, 2005:39).

وفيما يأتي توضيح لمفهوم الودائع وفق التقسيم الرئيس لها (طريقة السحب):

الودائع الجارية: وهي تسمى في بريطانيا الحسابات الجارية او حسابات الصكوك (Checking Accounts) وفي الولايات المتحدة تسمى باسم الودائع تحت الطلب (Demand Deposits وفي العراق تسمى بالحسابات الجارية.

وهي اتفاق بين الزبون والمصرف يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف، على ان يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون اخطار سابق منه ويمكن سحبها بموجب اوامر يصدرها المودع الى المصرف ليدفع

بموجبها له او لشخص اخر يعينه المودع في الامر الصادر منه للمصرف ويدفع لأي شخص اخر يظهر هذا الامر باسمه، كذلك فان هذه الودائع تتضمن التزاما فوريا (في أي وقت) على المصرف بالدفع مما يتعين معه ان يكون على استعداد دائم لمقابلة السحب منها، فضلا عن ان المصرف لا يدفع عنها أي فائدة، ويقصد المودع هنا استخدام الوديعة كأداة لتسوية التزاماته عن طريق الصكوك او اوامر النقل المصرفي. ولذا يسلم المصرف عادة الى المودع دفتر صكوك لهذا الغرض(طه،2005:74).

ودائع التوفير: تتمثل ودائع التوفير (Saving Deposits) باتفاق بين المصرف والذبون يودع بموجبه الذبون مبلغا من النقود لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة، على ان يكون للذبون الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون اخطار سابق منه ولا يجوز كشف حساب التوفير ولا تمنح صكوك لأصحابها، بل يجري منحهم دفاتر توفير يجري بموجبها الايداع والسحب، وتحرم تشريعات بعض الدول فتح حسابات توفير لمنشأة الاعمال، بينما تضع تشريعات دول اخرى حدا اقصى للمبالغ التي يمكن للمنشأة ايداعها في ذلك الحساب وتحتسب فوائد التوفير عادة في نهاية العام على اساس الرصيد الشهري الادنى لكل شهر من اشهر السنة بسعر فائدة محدود(لفته، 2000:32).

الودائع الثابتة: وهي على نوعين هما الودائع الثابتة لأجل والودائع الثابتة وبأخطار سابق وتمثل الودائع لأجل تلك الاموال التي يرغب الافراد او المؤسسات الخيرية في ايداعها في المصارف لمدة محددة مقدما(سنة اشهر او سنة او سنتين) على ان لا يجوز السحب منها جزئيا او كليا قبل انقضاء الاجل المحدد لإيداعها(زياد،1997:58).

او هي اتفاق بين المصرف والذبون يودع بموجبه الذبون مبلغا من النقود لدى المصرف ولا يجوز سحبه قبل التاريخ المتفق عليه، وفي المقابل يحصل المودع على فائدة دورية او يحصل عليها في نهاية مدة الايداع، على انه في حال قيام الذبون بسحب الوديعة قبل موعد الاستحقاق لا يستحق اية فائدة عليها، ولا توجد صكوك لهذا النوع من الودائع، اما الودائع لأجل وبأخطار فيقصد بها الاموال التي يودعها الافراد والهيئات بالمصارف على ان لا يجري السحب منها الا بعد اخطار المصرف بفترة تحدد عند الايداع ب(7،14،21) يوم وبالمقابل يدفع المصرف فائدة على هذه الودائع قد تكون معدلاتها اقل او مساوية لأسعار الفوائد على الودائع لأجل، وفي حالة قيام الذبون بسحب هذه الودائع دون اخطار المصرف حسب الاتفاق فيقوم المصرف بخصم فوائد شهر كامل من الذبون ودفع الفوائد على المدة المتبقية، ومما تتميز به هذه الودائع بالنسبة للمصرف في انه يحتفظ مقابلها بنسبة من الاحتياطي النقدي اقل من تلك التي ينبغي الاحتفاظ بها مقابل الودائع الجارية ومن ثم هذه الودائع تعطي مرونة للمصرف في توظيف امواله(التويرقي،2000:89).

ثالثاً: أهمية الودائع المصرفية

تشكل الودائع أهمية كبيرة لجميع الأطراف التي تتعامل بها او ذات الصلة، والمتمثلة بالمصرف والمودعين والاقتصاد

ككل ويمكن بيان أهميتها بعرض أهميتها بالنسبة لجميع هذه الأطراف والتي تبرز في النقاط الآتية:

أ- أهمية الودائع في الاقتصاد، يمكن ملاحظة ما يأتي:

1. تؤدي المصارف تأثيراً أساسياً ومهماً في تعبئة المدخرات وتوجيهها الى قنوات استثمارية منتجة تزيد من عملية التراكم الرأسمالي على مستوى الاقتصاد الكلي وخلق موجودات جديدة او تحسين القدرة الانتاجية للموجودات القائمة مما يؤدي الى زيادة انتاجية المجتمع.

2. تضمن الودائع وجود مصادر محلية للسيولة تكفي لتمويل المشروعات دون الحاجة الى الاقتراض الخارجي.

3. تعد الودائع وسيلة للحد من الضغوط التضخمية التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك لان الودائع تمثل حجب جزءاً من الدخل الممكن التصرف به في شراء السلع والخدمات مما يؤدي الى تقييد الاستهلاك وهو يمثل شرطاً ضرورياً لتحقيق الاستقرار النقدي والتخفيف من الضغوط التضخمية(العزاوي,1997:67).

4. تعد الودائع من أقدم الخدمات التي تقدمها المصارف. ويطلق عليها ودائع تحت الطلب بسبب امكانية سحبها من قبل المودع في اي وقت يشاء سواء كانت بصك بالنسبة للحسابات الجارية او نقداً بالنسبة للودائع اذ اصبحت هذه الودائع تمثل نسبة كبيرة من خدمات المصارف في الاقتصاد الوطني(Rose, 1991:58).

5. تقوم المصارف بتعبئة المدخرات، وتوزيع الموارد المتاحة بكفاءة على الأنشطة الاستثمارية المختلفة، وبذلك تسهم في دعم الاقتصاد الوطني فعلى سبيل المثال تقوم المصارف التجارية بتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة وذلك من طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية معتمدة على موارد المصرف الخارجية من الودائع بشكل اساس فضلاً عن مواردها الداخلية المتمثلة براس المال والاحتياطيات التي لا تشكل الا نسبة قليلة.

ثالثاً: دور الشمول المالي في نمو حجم الودائع المصرفية

تأثير هذا المبحث مفهوم العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي ونمو حجم الودائع المصرفية ولتوضيح هذه

العلاقة لا بد من معرفة اهم العوامل المؤثرة على نمو حجم الودائع وكذلك سلوك الودائع واتجاهاتها الحديثة.

أ : العوامل المؤثرة في تنمية الودائع المصرفية(سلطان,1993:53:52)

تشير النظرية الاقتصادية الجزئية إلى أن عرض الودائع يمكن عده دالة لعدد من المتغيرات التفسيرية ومن أهمها:

- 1- سعر الفائدة الدائنة (سعر الفوائد على الودائع المصرفية).
- 2- أسعار الفائدة على البدائل المناظرة (بدائل الأوعية الادخارية التي تعرضها المؤسسات الأخرى).
- 3- أسعار البدائل السلعية للأوعية الادخارية المصرفية.
- 4- أسعار الخدمات المكملة (مثل أنظمة حفظ الأمانات والخزائن الخاصة).
- 5- دخل المودع.

وهناك عوامل مرفقية على مستوى الجهاز المصرفي وهي:

- 1- السمات الأساسية للمصرف (سمعته وأهميته النسبية).
 - 2- سياسات المصرف (سياسات الودائع، الإقراض، الاستثمار وغيرها).
 - 3- موقع المصرف والمكان الذي يشغله.
 - 4- انتشار فروع المصرف وجودة خدماته
- عوامل مرفقية على المستوى الوطني:
- 1- مستوى النمو الاقتصادي.
 - 2- السياسات النقدية والائتمانية ودورها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة.
 - 3- مستوى الاستقرار السياسي والاقتصادي والتشريعي.
 - 4- الاستقرار المالي العام والخاص للقطاع المصرفي
 - 5- مدى انتشار العادة المصرفية ومستوى الوعي بالعادة الادخارية وأهميتها قومية.
 - 6- مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ثانياً: سلوك الودائع المصرفية واتجاهاتها الحديثة

يعد سلوك الودائع المصرفية من الجوانب المهمة التي لها علاقة بإدارة المصرف لأمواله، ويمكن ان نحدد سلوك

الودائع تبعاً لحركاتها خلال مطلع الشهر وآخره، فقد تحدث زيادة للودائع المصرفية في مطلع الشهر نتيجة لقبض

الموظفين وذوي الدخل المتوسطة والمحدودة اجورهم ورواتبهم، وتخفض الودائع المصرفية في النصف الثاني من الشهر

عندما تعتمد المنظمات المودعة لدى المصارف الى دفع رواتب واجور موظفيها.. وتصنف الودائع تبعا لسلوكها او حركتها الى (رمضان, جودة, 2000:86):

1- الودائع النشيطة: وهي تلك الودائع التي يكون رصيدها غير ثابت نسبيا بسبب كثرة عمليات الايداع والسحب.

2- الودائع الخاملة: وهي تلك الودائع التي يكون رصيدها ثابت نسبيا وغالبا ما تكون ذات طبيعة ادخارية.

ويرى الباحثون ان رسم سلوك الودائع المصرفية بحركتها النمطية تعطي صورة واضحة تسترشد بها ادارة المصرف في توظيف اموالها لتتلاءم مع عمليات السحب والايداع. ونتيجة للتطورات التكنولوجية الواسعة.

المبحث الثاني

واقع الشمول المالي ونمو حجم الودائع المصرفية في القطاع المصرفي العراقي

أولاً: واقع الشمول المالي

يسلط هذا المبحث الضوء على قياس وتحليل مؤشرات قياس الشمول المالي للبيئة المحلية وفق المؤشرات الدولية.

الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية

تمثل المصارف المصدر الرئيس لتدفق الاموال اللازمة في الاقتصاد وصولا الى تحقيق الخطط والسياسات الاقتصادية للبلد، وإن الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية من العناصر المهمة في قياس وتحليل الشمول المالي، ومن ثم حاجة القطاع المصرفي لمزيد من الاجراءات والعمل لتطويره بما يتناسب مع عدد السكان في العراق، ويمكن توضيح ذلك من الجدول

جدول (1)

الكثافة والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2010- 2019)

الانتشار المصرفي *** (5)	الكثافة المصرفية *** (2 / 1) (4)	معدل النمو ** (3)	عدد فروع المصارف (2)	عدد السكان (الف) نسمة (1)	السنوات
2.81%	35.6	---	912	32.489	2010
2.79%	35.9	1.86%	929	33.338	2011
2.97%	33.7	6.57%	990	33.338	2012
2.93%	34.1	4.04%	1030	35.095	2013
3.34%	29.9	16.89%	1204	36.004	2014
2.31%	43.2	-29.07%	854	36.933	2015
2.29%	43.7	1.41%	866	37.883	2016
2.27%	44.1	-2.66%	843	37.140	2017
2.26%	44.2	2.61%	865	38.200	2018
2.26%	35.6	1.04%	874	38.602	2019

المصدر: العمود (3، 4، 5) من اعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي

للمدة من 2010 - 2019.

ملاحظه : بيانات سنة 2019 غير متوفرة لذلك تم تقدير السنة حسب نمو السنوات السابقة .

* يعد سنة 2010 سنة أساس

$$** \text{ معدل النمو} = \frac{\text{السنة الحالية-السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} * 100$$

$$*** \text{ الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد السكان}}{\text{عدد الفروع}} * 100$$

$$**** \text{ الانتشار المصرفي} = \frac{\text{عدد الفروع}}{\text{عدد السكان}} * 100$$

يتضح من الجدول (1)، أن حجم الانتشار المصرفي لم يتغير كثيراً في السنوات الماضية، فقد بلغت (2.81) سنة 2010 وأصبحت (2.26) سنة 2019، أي ما يقارب (3) فروع لكل (100) ألف نسمة، إذ شهدت سنة 2011 زيادة في عدد السكان بـ(33.3) مليون نسمة عن سنة 2010 كذلك زيادة في عدد الفروع بـ(929) متفوقاً بـ(17) فرع عن سنة 2010 بمعدل نمو (1.86%)، بينما سجلت ازدياد طفيف في الكثافة المصرفية عن سنة 2010 بنسبة (35.9) مع انخفاض طفيف في الانتشار المصرفي بنسبة (2.79). في سنة 2012 كان هنالك ثبات في عدد السكان بـ(33) مليون نسمة مع زيادة في عدد الفروع بـ(990) فرع متفوق بـ(61) فرع جديد عن سنة 2011 بمعدل نمو (6.57%) كما سجلت انخفاض في الكثافة المصرفية بنسبة (33.7) متراجع عن سنة 2011 بـ(2.2) بينما سجلت ارتفاع طفيف في الانتشار المصرفي رغم ازدياد عدد الفروع بنسبة (2.97%) عن سنة 2011. في سنة 2013 كان هنالك ازدياد في عدد السكان بنسبة (35) مليون نسمة مسجلاً زيادة في النمو بـ(2) مليون نسمة عن سنة 2012 كما سجلت ازدياد في عدد الفروع بـ(1030) فرع عن السنة السابقة بمعدل نمو (4.04%)، كما سجلت ازدياد طفيف في الكثافة المصرفية بنسبة (34.1)، كما سجلت نسبة للانتشار المصرفي زيادة عن سنة 2012 بـ(2.93%).

في سنة 2014 سجلت زيادة في عدد السكان بـ(36.004) مليون نسمة مع زيادة في عدد الفروع بـ(1204) فرع بمعدل زيادة (174) فرع عن السنة السابقة وبمعدل نمو هو الأعلى خلال مدة البحث بـ(16.89%)، كما سجل انخفاض في الكثافة المصرفية بسبب ازدياد عدد السكان عن السنة السابقة، بينما سجلت سنة 2014 أعلى انتشار مصرفي خلال مدة البحث بنسبة (3.34%). وقد سجلت سنة 2015 ازدياد طفيف في عدد السكان بـ(36.933) مليون نسمة مع انخفاض في عدد الفروع بـ(854) أما الكثافة المصرفية فقد سجلت ازدياد في نسبة (43.2) عن السنة السابقة، أما الانتشار المصرفي سجل انخفاض طفيف بنسبة (2.31%).

سجلت سنة 2016 زيادة في عدد السكان بـ(37.883) مليون نسمة عن السنة السابقة، مع زيادة في عدد الفروع بـ(866) فرع بمعدل (12) فرع زيادة، مع ارتفاع طفيف في الكثافة المصرفية بنسبة (43.7) عن السنة السابقة، بينما كان هنالك انخفاضاً طفيفاً في الانتشار المصرفي بنسبة (2.27%) عن سنة 2015. في سنة 2017 كان هنالك انخفاض نسبي

في عدد السكان بـ(37.140) مليون نسمة مع انخفاض في عدد الفروع بـ(843) عن السنة السابقة، مع زيادة في الكثافة السكانية بـ(44.1)، أما الانتشار المصرفي فقد سجل انخفاض طفيف بنسبة (2.27%) عن سنة 2016. مما تقدم يلاحظ ان نسب الكثافة المصرفية كانت متدنية وليست بالمستوى المطلوب وكذلك نسبة الانتشار المصرفي اذ ان عدد الفروع واماكن تواجدها لا يلانم الكثافة السكانية في العراق. ثانياً: نمو حجم الودائع المصرفية في القطاع المصرفي العراقي.

جدول (2)

الودائع المصرفية في العراق للمدة (2010 – 2019)

السنة	اجمالي الودائع (مليون دينار)	معدل النمو السنوي للودائع %
2010	47947232	24.2
2011	56150094	17.1
2012	62005935	10.4
2013	68855487	11
2014	74073336	7.5
2015	64344061	(13.1-)
2016	62398733	(3-)
2017	67048631	7.5
2018	92789376	14.7
2019	42510682	6.8

المصدر: من أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية والنشرات الاحصائية للسنوات من (2010-2019).

يتضح من الجدول في انف الذكر إن الاتجاه العام الذي سجله الرصيد الإجمالي للودائع لدى القطاع المصرفي العراقي في عام 2010 كان مرتفع بمعدل نمو (24.2%) ليبلغ رصيدها (47947232) مليون دينار، إذ احتلت الودائع لدى المصارف الحكومية نسبة (85%) من مجموع الودائع نهاية عام 2010 ويعود ذلك الى جهود المصارف الحكومية في استقطاب الودائع الادخارية وكذلك بسبب قرار وزارة المالية بسحب الودائع العائدة للقطاع العام من المصارف الخاصة إلى المصارف الحكومية، فضلا عن انخفاض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف كافة لدى البنك المركزي الى (15%) وعلى الرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى مصرفي الرافدين والرشد إذ تراوحت بين (1% - 30%) ومن (23% - 97%) للمصارف الحكومية الباقية، وارتفاع هذه النسبة لدى المصارف الخاصة ما بين (12% - 595%)، إلا أن النسبة العالية لرصيد الودائع لدى المصارف الحكومية تدل على مدى ثقة الجمهور بهذه المصارف لكونها مضمونة (100%) من جانب الحكومة (المركزي العراقي, 2010:26). نستنتج من ذلك، ان هناك تحسن في الوضع الاقتصادي للبلاد حيث الاستقرار النقدي وثقة الجمهور بالمصارف العاملة وارتفاع هامش اسعار الفائدة بين الودائع بالدينار العراقي والودائع بالعملة الأجنبية، فضلا عن ارتفاع عدد فروع المصارف ليصل الى (912) فرع في مختلف محافظات العراق مقارنة بعدد فروع المصارف البالغة (624) فرع في نهاية عام 2009.

كذلك شهدت ودائع القطاع المصرفي العراقي عام 2011 نموا قدره (17.1%) إذ ارتفع رصيدها الى (56150094) مليون دينار، كما و ارتفع رصيد الودائع لدى المصارف التجارية العاملة في العراق إلى (62005935) مليون دينار في عام 2012 و بنسبة نمو (10.4%)، وتعزى هذه الزيادة الى التطورات المصرفية الحاصلة خلال عام 2012 إذ تبنى البنك المركزي المزيد من السياسات والتدابير الرامية إلى رفع مستوى اداء مؤسسات القطاع المصرفي ودرجة المنافسة بين وحداته وتعزيز قدرتها على ادارة المخاطر، فقد ارتفع عدد المصارف التجارية في العراق من (49) مصرف في عام 2011 إلى (54) مصرف تمثلت بـ(7) مصارف حكومية و (47) مصرف اهلي، كما وارتفعت رؤوس أموال المصارف التجارية لـ(50) مصرف بنسبة زيادة (47.5%) مقارنة بعام 2011 وذلك تنفيذًا لتعليمات البنك المركزي بزيادة رؤوس اموال المصارف، فيما لاتزال المصارف الأهلية تهيمن على اجمالي رؤوس الأموال بنسبة (78.7%) (المركزي العراقي, 2012:5).

واصلت اجماليات الودائع نهاية عام 2013 نموها بمعدل (11%) ليصل رصيدها الى (68855487) مليون دينار نهاية عام 2013 مقارنة مع عام 2012، وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لنمو الودائع الجارية في قطاع المؤسسات العامة والقطاع الخاص، فضلا عن نمو ودائع التوفير في القطاعين انف الذكر، ويعود ذلك الى جهود البنك المركزي في

تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وخلق الثقة لدى الجمهور بالمصارف العاملة، فضلاً عن ارتفاع هامش اسعار الفائدة على الودائع، وزيادة عدد فروع المصارف بشكل ملموس ومستمر الى (1030) فرعاً مصرفياً لتبلغ الكثافة المصرفية فرع مصرف واحد لكل (34) الف نسمة، وكذلك نتيجة للإجراءات والخطوات التي اتبعتها البنك المركزي التي من اهمها زيادة رؤوس اموال المصارف التجارية الى (250) مليار دينار عراقي(المركزي العراقي,2013:32) .

كما وسجلت الودائع المصرفية نهاية عام 2014 نمواً بلغت نسبته (7.5 %) ليصل رصيدها الى (74073336) مليون دينار نهاية عام 2014، وجاء هذا الارتفاع كمحصلة رئيسة لزيادة الودائع الثابتة للمؤسسات العامة والودائع الجارية للحكومة المركزية، ويعود ذلك الى جهود البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وخلق الثقة لدى الجمهور بالمصارف العاملة، فضلاً عن ارتفاع هامش سعر الفائدة على الودائع، وزيادة عدد فروع المصارف بشكل ملموس ومستمر الى (1034) فرعاً مصرفياً لتبلغ الكثافة المصرفية لكل فرع مصرف (29) الف نسمة، فضلاً عن عوامل اخرى ساعدت هي الاخرى على رفع رصيد الودائع من اهمها الوضع الامني في البلد وانخفاض معدل التضخم(المركزي العراقي,2014:13).

فيما سجل رصيد الودائع لدى القطاع المصرفي العراقي انخفاضاً بنسبة بلغت (13.1- %) نهاية عام 2015 مقارنة بنسبة ارتفاع بلغت (7.5%) نهاية عام 2014، ليصل رصيدها إلى (64344061) مليون دينار، ويأتي هذا الانخفاض في الودائع المصرفية كنتيجة لانخفاض الودائع الجارية في قطاعات الحكومة المركزية، المؤسسات العامة والقطاع الخاص، إلا أن هناك تردياً في الوضع الاقتصادي للبلاد بسبب سيطرة داعش على المحافظات الغربية ومحافظة نينوى وديالى وانخفاض أسعار النفط، وزيادة سحب ودائع الجمهور وارتفاع هجرة المواطنين إلى الخارج ، وانخفاض عدد فروع المصارف ليصل إلى (840) فرعاً في مختلف محافظات العراق بانخفاض مقداره (194) فرعاً مصرفياً عن عام 2014 البالغ (1034) وزيادة عدد المصارف المتعثرة وعدم قدرتها على تلبية طلبات المودعين مما سبب انخفاض الودائع لدى المصارف، واستمرت ودائع القطاع الحكومي محافظة على مرتبتها الأولى بنسبة (63.3%) من إجمالي الودائع في حين بلغت نسبة الودائع للقطاع الخاص (36.7%) لعام 2015(المركزي العراقي,2015:6)

كما وسجل إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي العراقي نهاية عام 2016 انخفاضاً بنسبة (3-%) عن مستواها المسجل عام 2015، ليصل إلى (62398733) مليون دينار، وسبب هذا الانخفاض هو خفض النفقات الحكومية بعد عام 2014 الذي انعكس على انخفاض نسبة الإيداعات الحكومية في المصارف والتي تشكل أكثر من (60%) من مجموع الودائع في المصارف ولاسيما المصارف العامة منها(المركزي العراقي,2016:7) ، فيما سجل

إجمالي ودائع القطاع المصرفي العراقي نهاية عام 2017 ارتفاعاً بنسبة (7.5 %) عن مستواها المسجل عام 2016، ليصل إلى (67048631) مليون دينار. ويعود هذا الارتفاع في الودائع إلى الارتفاع الحاصل في الودائع الجارية في كل من قطاع المؤسسات العامة، القطاع الخاص والحكومة المركزية، كذلك ارتفاع ودائع التوفير في قطاع المؤسسات العامة والقطاع الخاص، فضلاً عن ارتفاع الودائع الثابتة في القطاع الخاص (المركزي العراقي، 2017:3).

سجلت سنة 2018 نمو مضاعف في الودائع للقطاعين الحكومي والخاص بنسبة (14.7%) عن السنة السابقة برصيد (927,893,76) وجاء هذا الارتفاع كمحصلة رئيسة لزيادة الودائع الثابتة للمؤسسات العامة والودائع الجارية للحكومة المركزية، ويعود ذلك إلى جهود البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وخلق الثقة لدى الجمهور بالمصارف العاملة، فضلاً عن ارتفاع هامش سعر الفائدة على الودائع، وزيادة عدد فروع المصارف بشكل ملموس ومستمر إلى (1098) فرعاً مصرفياً لتبلغ الكثافة المصرفية لكل فرع (31) ألف نسمة، فضلاً عن عوامل أخرى ساعدت على رفع رصيد الودائع من أهمها الوضع الأمني في البلد. بينما نجد إن هنالك انخفاض في سنة 2019 بنسبة (6.8%) وبرصيد بلغ (425,106,82) وهناك أسباب عدة للانخفاض منها ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض العائد الحقيقي على الودائع (انخفاض سعر الفائدة) وانخفاض أسعار النفط.

يرى الباحث إن القطاع المصرفي في العراق شهد تذبذباً منخفضاً خلال سنوات البحث إلى إن وصل إلى الصفر في سنوات (2015-2016) بسبب العمليات الإرهابية وعدم الاستقرار الأمني، وبدأ ينمو بتذبذب أيضاً للسنوات (2017-2019) بسبب معدلات التضخم والعجز في الموازنات وأسباب أخرى عديدة أدت إلى هذا التذبذب وعدم الاستقرار في الودائع.

المبحث الثالث

تقدير وتحليل إثر الشمول المالي في نمو حجم الودائع المصرفية

المطلب الاول: توصيف وتقدير وتحليل نماذج الانحدار الخطي البسيط

توصيف وصياغة الانموذج (عطوة, 2002:24:25) .

تُعد هذه المرحلة أولى وأهم خطوات التحليل القياسي وتعتمد هذه الخطوة على النظريات الاقتصادية والاقتصاد

الرياضي وتشتمل على ما يأتي:

أ- تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

ب- تحديد إشارات معالم الانموذج التي تُبين العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في الانموذج.

ج- تحديد الشكل الرياضي للانموذج أي شكل الدالة (خطية، غير خطية) وعدد المعادلات.

د- تركيب الانموذج بالصورة الإحصائية بإضافة المتغير العشوائي له.

2- متغيرات الانموذج: (بخيت, فتح الله, 2009:27) .

إن أهم خطوة من مرحلة توصيف وبناء الانموذج هي تحديد وتسمية المتغيرات التي تتكون منها معادلات هذا

الانموذج، وهناك نوعان من المتغيرات يحتوي عليها وهي:

أ- المتغيرات الداخلية (التابعة): وهي المتغيرات التي تحدد قيمتها من داخل الانموذج بواسطة المعاملات والمتغيرات

الخارجية، وهذه المتغيرات تؤثر في الانموذج وتتأثر به.

ب- المتغيرات الخارجية (المستقلة): وهي بخلاف المتغيرات التابعة حيث تُحدد قيمتها من خارج الانموذج بعوامل خارجية

أو من خلال انموذج آخر، والمتغيرات المستقلة تؤثر في الانموذج ولا تتأثر به.

ثانياً: أنواع البيانات المُستخدمة في التحليل الاقتصادي: (كوجارتي, 2015:62-59).

1- بيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data): تُمثل بيانات السلاسل الزمنية مجموعة من قيم المشاهدات لمتغير

معين تُأخذ في مدد زمنية متتالية (يومية، أسبوعية، شهرية، ربع سنوية، سنوية)، كبيانات الناتج المحلي الإجمالي أو

البطالة أو التضخم أو غيرها، وتستخدم هذه البيانات في الدراسات الاقتصادية القياسية بكثافة.

2- بيانات القطع أو المقطع العرضي (Cross Section Data): وهي بيانات مُتعددة جُمعت لمتغير أو أكثر في الفترة

الزمنية نفسها، كبيانات الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول في السنة نفسها.

3- البيانات المزدوجة (Double Data): وتُعبّر عن مزيج من بيانات النوعين السابقين (السلاسل الزمنية، المقطع العرضي)، كبيانات الناتج المحلي الإجمالي لدولة خلال مدة زمنية متتالية مع بيانات الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول، فثارة يُنظر إلى البيانات كسلسلة سنوات، وأخرى يُنظر لبيانات كل دولة لنفس السنة. سيستخدم البرنامج الاحصائي Eviews10 لتحليل أثر الشمول المالي في نمو حجم الودائع المصرفية، ويتضمن هذا التحليل المتغيرات الأتية:

1- متغير الكثافة المصرفية BD1

2- متغير الانتشار المصرفي BD2

3- متغير عدد الفروع المصرفية NBB

متغير نمو حجم الودائع المصرفية GVBD

وسيكون شكل الدالة كما يلي:-

$$GVBD = f (BD1 , BD2, NBB)$$

اما طبيعة العلاقة النظرية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع هي علاقة طردية. علما انه سجري استخدام هذه المتغيرات في انموذج قياسي وبالصيغة اللوغاريتمية المزدوجة لتقدير كفاءة الانموذج المقدر، وسيكون المتغير التابع الرئيس هو (GVBD) اما المتغيرات المستقلة (BD₁، BD₂، NBB) بتخلف زمني معين وحسب سببية كرانجر يمكن ان يصبح كل متغير من هذه المتغيرات متغيرا تابع وبقية المتغيرات تكون متغيرات مستقلة. لهذه المتغيرات في قياس النماذج وكما يأتي:

اولا: اختبار استقراريه Stationarity المتغيرات

الخطوة الاولى يجب اختبار استقراريه متغيرات الانموذج وتحديد رتبة التكامل المشترك في السلسلة الزمنية ومعرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام لا، يجري ذلك بتطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF)، بعد اجراء اختبار جذر الوحدة حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (3).

جدول (3) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

		<u>At Level</u>			
		LOGBD1	LOGBD2	LOGNBB	LOGGVBD
With Constant	t-Statistic	-1.6528	-1.3488	-1.9374	-3.6213
	Prob.	0.4194	0.5576	0.3036	0.0301
		n0	n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7643	-2.4206	-2.3113	-3.1551
	Prob.	0.6417	0.3495	0.3902	0.1556
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.2026	-0.6482	-0.2839	0.4925
	Prob.	0.5856	0.4083	0.5550	0.7973
		n0	n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>			
		d(LOGBD 1)	d(LOGBD 2)	d(LOGNB B)	d(LOGGVBD)
With Constant	t-Statistic	-2.6817	-3.6458	-3.5296	-3.6817
	Prob.	0.1174	0.0327	0.0380	0.0312
		n0	**	**	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3877	-3.3979	-3.3343	-3.4299
	Prob.	0.3597	0.1256	0.1343	0.1218
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.9371	-3.7653	-3.7997	-3.9661
	Prob.	0.0091	0.0023	0.0021	0.0016
		***	***	***	***

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي.

نلاحظ من الجدول (3) بان السلاسل الزمنية الاصلية جميعها غير مستقرة في المستوى ما عدا نمو حجم الودائع المصرفية (GVBD) بوجود قاطع فقط ، لذلك أجرى اختبار جذر الوحدة بالفروق الاولى للسلسلة الاصلية وتبين ان جميع المتغيرات مستقرة عند مستوى (0.05) بوجود قاطع فقط او بدون قاطع واتجاه عام وعليه ستكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

تحليل نتائج الانحدار الذاتي VAR (Vector Auto regression Estimates)

قبل اجراء تحليل انموذج VAR لمتغيرات الانموذج يجب معرفة عدد مدد الابطاء المثلى لهذه المتغيرات، وبعد اجراء الاختبار كانت النتائج كما في الملحق (1) اذ وتحدد مدد الابطاء المثلى بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) ومعيار سكارز (SC) ومعيار هونان كوين (HQ) بصوره اساسيه اذ يختبر مدة الابطاء التي تحمل اقل قيمه لهذا المعايير كما هو موضح في الجدول ادناه.

عدد مدد الابطاء لأنموذج VAR

HQ	SC	AIC	FPE	LR	Logl	Lag
-6.568551	-6.403371	-6.602200	1.60e-08	NA	66.72090	0
8.194990*	7.369092*	8.363239*	2.88e-09*	48.23348*	99.45077	1

* تشير الى عدد فترات الإبطاء المثلى وجميع الاختبارات معنوية مستوى (0.05)

AIC: معيار اكايك

SC: معيار سكارز

HQ: معيار هانان - كوين

LR: اختبار LR

FPE: الخطأ التنبؤي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي

من الملحق رقم (1) ستكون معادلة النموذج القياسي كالاتي :-

$$\text{LogGVBD} = 2.163774 - 0.391048 \text{ LogBD1}(-1) + 0.293368 \text{ LogBD2}(-1) - 0.568232 \text{ LogNBB}(-1)$$

نلاحظ من الملحق (1) بان قيمة (R-squared) هي (0.52) أي ان المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بمقدار (0.52) ، واما (0.48) فهي العوامل الاخرى الغير داخلة في النموذج القياسي ،

كذلك نلاحظ من المعادلة انفة الذكر بوجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (الكثافة المصرفية) وبين المتغير التابع (نمو حجم الودائع المصرفية) بمقدار (0.391048) أي اذا ازدادت الكثافة المصرفية للسنة السابقة بنسبة 1% سينخفض حجم الودائع المصرفية للسنة الحالية بنسبة (0.391048 %) في العراق ، وهذا الامر غير متوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ، ويعود السبب في ذلك الى عدم وجود العدد الكافي من فروع المصارف مقارنة بحجم سكان العراق فضلا عن تنني الوعي المصرفي لدى الغالبية من افراد المجتمع وانخفاض الثقة بالمصارف.

و نلاحظ من المعادلة انفة الذكر بوجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (الانتشار المصرفي) وبين المتغير التابع (نمو حجم الودائع المصرفية) بنسبة (0.293368%) أي اذا ازداد الانتشار المصرفي للسنة السابقة بنسبة 1% سيزداد حجم الودائع المصرفية للسنة الحالية بنسبة (0.293368 %) في العراق ، وهذا الامر متوافق مع منطق النظرية الاقتصادية .

كذلك نلاحظ من المعادلة اعلاه بوجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل (عدد الفروع المصرفية) وبين المتغير التابع (نمو حجم الودائع المصرفية) بنسبة (0.568232 %) أي اذا ازدادت الفروع المصرفية للسنة السابقة بنسبة 1% سينخفض حجم الودائع المصرفية للسنة الحالية بنسبة (0.568232 %) في العراق ، وهذا الامر غير متوافق مع منطق النظرية الاقتصادية ويعود السبب في ذلك كما ذكرنا سابقاً الى عدم وجود العدد الكافي من فروع المصارف مقارنة بحجم سكان العراق، كما ان عدد اجهزة الصراف الالي مازال ضعيفا، ولا يتناسب مع عدد الافراد البالغين .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

اولاً: الاستنتاجات النظرية:

1- عدم وجود العدد الكافي من فروع المصارف مقارنة بحجم سكان العراق، كما ان عدد اجهزة الصراف الالي مازال ضعيفا، ولا يتناسب مع عدد الافراد البالغين، وان زيادة الانتشار المصرفي والكثافة المصرفية وعدد فروع المصارف في العراق يؤدي الى زيادة نمو الودائع لدى القطاع المصرفي، وذلك لأنه يؤدي الى انظمة مصرفية أكثر استقراراً وأكثر وصولاً للجمهور بتمكين المصارف من تنوع اصولها وتوسيع قاعدة ودائعها من استقطاب الودائع.

2- يفسر الارتفاع في نمو الودائع المصرفية الى مدى ثقة الافراد في ايداع امواله لدى المصارف، ويمثل تحسنا وتطورا في الوعي المصرفي.

ثانياً: استنتاجات قياسية:

- 3- باختبار سببية كرانجر تبين ان هناك علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين نمو حجم الودائع المصرفية وعدد الفروع فضلا عن وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد بين عدد الفروع والكثافة المصرفية.
- 4- من نتائج التحليل القياسي يشير الى ان نتائج اختبار انموذج VAR للحد الثابت موجب في جميع النماذج وهذا يعني ان الجهاز المصرفي يرغب في نمو حجم الودائع بغض النظر عن مؤشرات الشمول المالي.
- 5- ظهرت نتائج قياس اثر متغيرات الشمول المالي في نمو حجم الودائع الى ضعف علاقة الارتباط بين جميع متغيرات الشمول المالي ونمو حجم الودائع الا انها ذات أثر معنوي ماعدا متغير الانتشار المصرفي لم يكن تأثيره معنوي في المتغير التابع.
- 6- ان تدني مستوى الشمول المالي في البيئة المحلية تعود الى الوضع غير المستقر للبلاد بسبب الارهاب وكثرة المناطق الساخنة مما ادى الى فقدان الثقة في القطاع المصرفي من قبل الجمهور.
- 7- عدم اقرار استراتيجية للشمول المالي ليجري اعتمادها من قبل البنك المركزي العراقي وتكون واضحة للمصارف من اجل التنفيذ وفق الاستراتيجية المعتمدة.

ثانيا: التوصيات

- 1- تشجيع المصارف العراقية على زيادة عدد الفروع المصرفية وتحسين الكثافة المصرفية البالغة حاليا (30) ألف نسمة للمصرف الواحد وجعلها مصرف واحد لكل عشرة الالف نسمة لغرض تقديم الخدمات المصرفية لأكبر شريحة من المجتمع.
- 2- نظرا لضعف الانتشار المصرفي في العراق وقلة عدد الفروع، بالإمكان على المصارف تعزيز الانتشار الجغرافي والتحرك نحو مواقع وجود الافراد بدلا من توزيعها التقليدي وتمركزها في اماكن معينة، وانشاء شبكة فروع بأنواع متعددة في البلاد.
- 3- ابتكار برامج لجذب الودائع المصرفية باغراء الجمهور بالفوائد الممنوحة، وكذلك الحملات الاعلانية والترويجية والتسويقية على الودائع للعمل على:
- 4- أ- على المصارف العراقية ان تسعى الى زيادة ثقة الجمهور بتلبية طلبات السحب للجمهور، فضلا عن زيادة ثقافة الايداع لدى الافراد من خلال وسائل التوعية بأهمية الادخار.
- ب- العمل على توسيع رقعة القاعدة المادية والمؤسسية للشمول المالي في العراق من حيث التشريعات والأجهزة وإدخال التقنيات الحديثة والاستعانة بالتجارب العالمية الرائدة في هذا المجال والسعي الحثيث الى الانضمام الى منظمات الشمول المالي العالمية لما له من أثر كبير في زيادة نمو حجم الودائع المصرفية.

ج- ينبغي على الجهات المختصة بتحقيق الشمول المالي ان تقوم بإتاحة الخدمات المالية بتكلفة منخفضة لإمكانية تحقيق وتوسيع الشمول المالي.

5- ينبغي أن تهتم البنوك المركزية بوضع استراتيجية للشمول المالي تتكامل مع استراتيجية البنك ككل حيث قامت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهداف استراتيجيتها القومية.

المصادر:

المصادر العربية:

- 1- صندوق النقد العربي، (العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي)، 2015.
- 2- إحسان صادق راشد حسين الشمري، أثر اعتماد استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف، ماجستير في الادارة المالية -الجامعة الاسلامية في لبنان، 2017.
- 3- كنجو، الحمدو، عصري، شيحا، ايمن، "ادارة المؤسسات المالية"، الطبعة الاولى، كلية الادارة والاقتصاد، منشورات جامعة حلب، 2006، ص48.
- 4- معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين القزويني الرازي (ت: 395هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399 - 1979م .
- 5- منير ابراهيم هندي، " وظائف القائد الاداري، الطبعة الاولى، منشأة المصارف، الاسكندرية، مصر، 1999.
- 6- صادق راشد الشمري،. إدارة المصارف . الواقع والتطبيقات العملية، عمان: دار صفاء 2009.
- 7- خليل الشماع، اساسيات العمليات المصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان الاردن، 2004.
- 8- سلطان محمد سعيد ابو أنور "ادارة البنوك" دار الجامعة الجديدة، 2005.
- 9- مصطفى كمال طه - عمليات البنوك- دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2005.
- 10- سعيد عبد السلام لفتة "الرياضيات المالية للعمليات قصيرة الاجل" بغداد، 2000.
- 11- رمضان زياد، إدارة الأعمال المصرفية، عمان، دار صفاء للنشر، 1997.
- 12- بشير علي التويرقي، إدارة المصارف وتطويرها، طرابلس، مكتبة طرابلس، 2000.
- 13- هدى العزاوي، "دراسة النشاط المصرفي الحكومي في العراق خلال المدة 1947-1994"، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد، 1997.
- 14- محمد سعيد سلطان، ادارة البنوك، الاسكندرية، الدار الجامعية، 1993
- 15- زياد رمضان ومحفوظ جودة، ادارة البنوك، الطبعة الاولى، عمان، دار وائل لمنشر، عمان، 2000

المصادر الدورية:

- 1- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي السنوي، 2010
- 2- البنك المركزي، تقرير الاستقرار المالي السنوي، 2012.

- 3- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي السنوي، 2013، .
- 4- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي السنوي، 2014، .
- 5- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي السنوي، 2015،
- 6- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي السنوي، 2016،
- 7- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي السنوي، 2017،

المصادر الاجنبية:

- 1- (CGAP) January, WORKING PAPER, Financial Inclusion Measurement in the Arab .World, 2017
- 2-Reserve Bank of India Bulletin, "Taking Banking Services to the Common Man Financial Inclusion, 2006
- 3-Sarma ,mandira, Index of Financial Inclusion , Centre for International Trade and Development, School of International Studies , Jawaharlal Nehru University , India, 2010
- 4-.Gatnar, E. Financial inclusion indicators in Poland, 2013
- 5- FATF, Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Measures and Financial Inclusion, 2013.
- 6- Rose, Peter s, "Commercial Bank Management producing and selling financial services", Boston Richarad D. Irwin inc, USA, 1991.